

No. 46994*

—
**Germany
and
Egypt**

Agreement between the Federal Republic of Germany and the Arab Republic of Egypt concerning the encouragement and reciprocal protection of investments. Berlin, 16 June 2005

Entry into force: *22 November 2009 by the exchange of instruments of ratification, in accordance with article 11*

Authentic texts: *Arabic, English and German*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Germany, 16 December 2009*

—
**Allemagne
et
Égypte**

Accord entre la République fédérale d'Allemagne et la République arabe d'Égypte relatif à l'encouragement et à la protection réciproque des investissements. Berlin, 16 juin 2005

Entrée en vigueur : *22 novembre 2009 par échange des instruments de ratification, conformément à l'article 11*

Textes authentiques : *arabe, anglais et allemand*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Allemagne, 16 décembre 2009*

* *The texts reproduced below are the original texts of the agreement as submitted. For ease of reference, they were sequentially paginated. Their final UNTS version is not yet available.*

Les textes reproduit ci-dessous sont les textes authentiques de l'accord tel que soumises pour l'enregistrement. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Leur version finale RTNU n'est pas encore disponible.

المادة الحادية عشر
دخول الإتفاق حيز النفاذ ومدة سريانه وانهاؤه

- ١- يتعين التصديق علي هذا الاتفاق ، كما يتعين تبادل وثائق التصديق في أقرب فرصة سانحة.
- ٢- يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ بعد انقضاء شهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه ، ويسري الاتفاق لمدة خمسة عشر عاما ويتم تمديد العمل به لأجل غير مسمى ، ما لم يتقدم أحد الطرفين المتعاقدين بطلب كتابي من خلال القنوات الدبلوماسية لإنهائه وذلك قبل اثني عشر شهرا من تاريخ انتهاء مدة سريانه. وبعد انقضاء مدة خمسة عشر عاما يمكن لأي من الطرفين إنهاء الاتفاق في أي وقت علي أن يقوم بإخطار الطرف الثاني قبل اثني عشر شهرا من الإنهاء.
- ٣- فيما يتعلق بالاستثمارات التي جرت قبل تاريخ إنهاء هذا الاتفاق ، فإن أحكام مواد هذه الاتفاقية تظل سارية عليها لمدة عشرين عاما تالية لتاريخ إنهاء هذا الاتفاق .
- ٤- بدخول هذا الإتفاق حيز النفاذ ، تلغى اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار المبرمة بين جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية مصر العربية في ٥ يوليو ١٩٧٤ وكذا البروتوكول الملحق بها والرسائل المتبادلة في نفس التاريخ .

٢٠٠٥/٨/١٦
حرر في برلين بتاريخ
من أصلين باللغات الألمانية والعربية والإنجليزية ،
وتكون لجميع النصوص الثلاثة نفس الحجية. وفي حالة الاختلاف في تفسير النصين العربي والألماني ، يعتد بالنص الإنجليزي.

عن

جمهورية مصر العربية

محمد البرادعي
Karak

عن

جمهورية ألمانيا الاتحادية

Mans Hartmann
Wolffgang

مختلفا فيما يتعلق بمصاريف التحكيم ، وفي كافة الأمور الأخرى تحدد محكمة التحكيم بنفسها اجراءات التحكيم.

المادة التاسعة

تسوية النزاعات الناشئة بين أحد المستثمرين وبين احدى الدولتين المتعاقدين

١- يتعين القيام قدر الإمكان بتسوية النزاعات الناشئة بين احدى الدولتين المتعاقدين وأحد مستثمرى الدولة المتعاقدة الأخرى بالطرق الودية.

٢- فإذا تعذر تسوية النزاع فى غضون ستة أشهر من تاريخ قيام أحد الطرفين المتنازعين بإثارته ، فإنه يتم بناء على طلب مستثمر الدولة المتعاقدة الأخرى احالة النزاع إلى التحكيم. ومالم يتفق طرفا النزاع على خلاف ذلك ، فإنه يتم احالة النزاع إلى المركز الدولى لفض نزاعات الإستثمار الذى تأسس بموجب اتفاقية فض منازعات الإستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى الموقعة فى ١٨ مارس ١٩٦٥.

٣- يكون الحكم ملزما وغير قابل للطعن والإستئناف إلا فى حدود مانصت عليه الإتفاقية المذكورة. ويجرى تنفيذ حكم محكمة التحكيم وفقا لأحكام القانون الوطنى.

٤- لا تثير الدولة المتعاقدة طرف النزاع اعتراضا فى أى مرحلة من مراحل إجراءات التحكيم أو التنفيذ لحكم صادر تأسيسا على ان مستثمر الدولة المتعاقدة الأخرى قد تلقى تعويضا يغطى خسائره جزئيا أو كليا بموجب التامين.

المادة العاشرة

نطاق التطبيق

١- يطبق هذا الاتفاق اعتبارا من تاريخ دخوله حيز النفاذ على كافة استثمارات مستثمرى أحد الطرفين المتعاقدين فى اقليم الطرف المتعاقد الآخر ، بما فى ذلك الإستثمارات السابقة على دخول هذا الإتفاق حيز النفاذ ، على أنه لا يطبق على أى نزاع بشأن استثمار نشأ أو مطالبة تم تسويتها قبل دخوله حيز النفاذ.

٢- يطبق هذا الاتفاق بغض النظر عن وجود أو عدم وجود علاقات دبلوماسية أو قنصلية بين الدولتين المتعاقدين.

المادة السابعة تطبيق قواعد أخرى

- ١- إذا تضمنت التشريعات الخاصة بأي من الدولتين المتعاقبتين أو تضمنت الالتزامات الدولية القائمة أو التي تنشأ مستقبلاً بين الدولتين المتعاقبتين ، الى جانب هذا الاتفاق ، حكماً عاماً أو خاصاً ، يمنح الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرو الدولة المتعاقدة الأخرى معاملة أكثر تفضيلاً عن تلك التي ينص عليها هذا الاتفاق ، فإن هذا الحكم يكون له الأسبقية على هذا الإتفاق بقدر ما يتضمنه من أفضلية.
- ٢- تلتزم كلا الدولتين المتعاقبتين بأي التزام آخر تكون قد تعهدت به إزاء استثمارات فى نطاق إقليم سيادتها يقوم بها مستثمرو الدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة الثامنة فض المنازعات بين الدولتين المتعاقبتين

- ١- يتعين على حكومتى الدولتين المتعاقبتين القيام قدر المستطاع بتسوية أى نزاع ينشأ بينهما بشأن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق.
- ٢- فإذا تعذر تسوية النزاع على هذا النحو ، فإنه يتعين احالة النزاع إلى التحكيم بناء على طلب احدى الدولتين المتعاقبتين.

٣ - تشكل محكمة التحكيم لكل قضية على حدة وذلك على النحو التالي: فى غضون شهرين من تاريخ قيام احدى الدولتين المتعاقبتين بإبلاغ الدولة المتعاقدة الأخرى بنيتها احالة النزاع الى محكمة التحكيم ، تقوم كل دولة من الدولتين المتعاقبتين بتعيين احد اعضاء محكمة التحكيم ، ويقوم هذان العضوان بالاتفاق على اختيار احد رعايا دولة ثالثة رئيساً للمحكمة ، حيث تقوم حكومتا الدولتين المتعاقبتين بتعيينه فى غضون ثلاثة اشهر اعتباراً من ذات التاريخ.

٤- إذا لم يتم التقييد بالمدد المنصوص عليها فى الفقرة (٣) عالياً ، فيمكن - حال عدم وجود اية ترتيبات اخرى - ان تقوم احدى الدولتين المتعاقبتين بدعوة رئيس محكمة العدل الدولية للقيام بالتعيينات الازمة. وفى حالة كون رئيس محكمة العدل الدولية من رعايا احدى الدولتين المتعاقبتين، او كان هناك ما يحول دون قيامه بالمهمة المذكورة ، يقوم نائبه بالتعيينات الازمة. وفى حالة كون نائب رئيس محكمة العدل الدولية من رعايا احدى الدولتين المتعاقبتين، او كان هناك ما يحول دون قيامه - هو ايضا - بالمهمة المذكورة ، يقوم عضو محكمة العدل الدولية التالى له فى الدرجة باجراء التعيينات اللازمة على الا يكون من رعايا احدى الدولتين المتعاقبتين او يكون هناك ما يحول دون قيامه بهذه المهمة.

٥- تصدر محكمة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات ، وتكون قرارات المحكمة ملزمة للدولتين المتعاقبتين ، وتتحمل كلا الدولتين المتعاقبتين بالتساوى مصاريف العضو المعين من قبلها ، وكذا مصاريف تمثيلها فى الدعوى أمام محكمة التحكيم. وتتحمل كلا الدولتين المتعاقبتين مصاريف رئيس المحكمة وغيرها من المصاريف الأخرى. وقد تصدر محكمة التحكيم قراراً

المادة الخامسة حرية التحويل

١- يتعين أن تضمن كل دولة متعاقدة . لمستثمري الدولة المتعاقدة الأخرى حرية تحويل المدفوعات المتعلقة باستثماراتهم ، خاصة ما يلي:

- أ - المبالغ الأساسية والإضافية للحفاظ على الاستثمار أو زيادة قيمته ؛
- ب- العائدات ؛
- ج- سداد قيمة القروض ؛
- د- قيمة عائد التصفية أو بيع الأصول الاستثمارية ، سواء بشكل كلي أو جزئي ؛
- هـ- التعويض المنصوص عليه في المادة الرابعة.

٢- تتم التحويلات المنصوص عليها في الفقرة (٢) أو (٣) من المادة الرابعة ، أو في هذه المادة ، أو في المادة السادسة دون تأخير وفقا لسعر الصرف المعمول به في السوق يوم التحويل.

٣- في حالة عدم وجود سوق لسعر الصرف ، فإنه يتم التحويل على أساس سعر الصرف المشتق من جملة أسعار الصرف التي يطبها صندوق النقد الدولي في تاريخ تحويل المدفوعات بالعملة المعنية إلى حقوق سحب خاصة.

٤- يعتبر التحويل قد تم "دون تأخير" بالمعنى المنصوص عليه في هذه المادة ، إذا كان قد تم في غضون فترة زمنية تكون في العادة لازمة لإتمام إجراءات التحويل ، وتبدأ هذه الفترة الزمنية اعتبارا من تاريخ تقديم طلب التحويل ، على ألا تتعدى مدة شهرين بأى حال من الأحوال.

المادة السادسة الحلول

إذا قدمت إحدى الدولتين المتعاقبتين لأحد مستثمريها استنادا إلى إحدى الضمانات مدفوعات لأغراض الإستثمار في إقليم سيادة الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإنه يتعين على هذه الدولة المتعاقدة الأخرى أن تقر ، دون الإخلال بحقوق الدولة المتعاقدة الأولى المنصوص عليها في المادة الثامنة ، بانتقال كافة حقوق ومطالبات هذا المستثمر ، سواء بحكم القانون أو بموجب اتفاق تعاقدي ، إلى الدولة المتعاقدة الأولى. كما يتعين على الدولة المتعاقدة الأخرى الإقرار بحلول الدولة المتعاقدة الأولى محل صاحب كافة الحقوق والمطالبات (المطالبات المنقولة) التي يحق للدولة المتعاقدة الأولى ممارستها بنفس القدر الذي كان يمارسها به سلفها القانوني. وتسرى أحكام الفقرة (٢) و (٣) من المادة الرابعة وأحكام المادة الخامسة بنفس هذا المعنى على عمليات تحويل المدفوعات بناء على المطالبات المنقولة.

٥- يتعين أن تبدي كلا الدولتين المتعاقبتين في اطار تشريعاتهما الوطنية اهتماما خاصا بإجراءات دخول وإقامة أفراد من احدى الدولتين المتعاقبتين ممن يرغبون في دخول اقليم سيادة الدولة المتعاقدة الأخرى لأغراض تتعلق بالإستثمار ، ويتعين تطبيق نفس الشئ على الأفراد العاملين من احدى الدولتين المتعاقبتين والذين يرغبون لأغراض تتعلق بالإستثمار في دخول اقليم سيادة الدولة المتعاقدة الأخرى والإقامة المؤقتة بها للعمل هناك. ويتعين على الدولتين المتعاقبتين بذل اهتمام خاص بإجراءات اصدار تصاريح العمل.

المادة الرابعة نزع الملكية

١- يتعين أن تتمتع استثمارات مستثمري إحدى الدولتين المتعاقبتين بالحماية الكاملة والأمن الكامل في نطاق إقليم سيادة الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢- يتعين ألا يتم اخضاع استثمارات مستثمري إحدى الدولتين المتعاقدين ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، لإجراءات نزع الملكية أو التأميم أو أية إجراءات أخرى مماثلة لنزع الملكية أو التأميم في نطاق إقليم سيادة الدولة المتعاقدة الأخرى إلا للمنفعة العامة مقابل تعويض. ويتعين احتساب التعويض وفقا لقيمة الأصول المستثمرة المنزوع ملكيتها قبيل الإعلان عن الإجراءات التي تم اتخاذها أو المزمع اتخاذها لنزع الملكية أو التأميم أو الإجراءات المشابهة. كما يتعين دفع التعويض دون تأخير مشتملا على نسبة الفائدة التجارية المعمول بها إلى حين اتمام السداد. وكذلك يتعين أن يكون هذا التعويض قابلا للدفع ومتمتعاً بحرية التحويل. ويتعين كذلك القيام بتحديد قيمة التعويض وأدائه بطريقة مناسبة في موعد غايته تاريخ حلول فرض إجراءات نزع الملكية أو التأميم أو ماشابهها من إجراءات. كما يتعين اخضاع مدى شرعية نزع الملكية أو التأميم أو أى إجراءات مشابهة وكذلك قيمة التعويض للولاية والمراجعة القضائية.

٣- إذا تعرضت استثمارات مستثمري إحدى الدولتين المتعاقبتين إلى خسائر ناجمة عن نشوب حرب أو نزاع مسلح أو ثورة أو فرض حالة طوارئ عامة أو تمرد في نطاق اقليم سيادة الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإنه يتعين على الدولة المتعاقدة الأولى معاملة هؤلاء المستثمرين معاملة لا تقل تفضيلا عن تلك المعاملة التي تخص بها هذه الدولة مستثمريها سواء فيما يتعلق برد قيمة الخسائر أو التأمين ضد الخسائر أو التعويضات أو غيرها من أوجه التسوية الأخرى.

٤- يتعين أن يتمتع مستثمرو إحدى الدولتين المتعاقبتين بالمعاملة الأكثر تفضيلا في نطاق اقليم سيادة الدولة المتعاقدة الأخرى ، وذلك فيما يتعلق بالأمور المنصوص عليها في هذه المادة.

٤- حيثما يتعين نقل بضائع أو أفراد مرتبطين باستثمار ما ، فإنه يتعين على الدولة المتعاقدة ألا تستبعد أو تعوق شركات النقل من الدولة المتعاقدة الأخرى ، كما يتعين عليها إصدار التصاريح اللازمة لتنفيذ مثل هذا النقل.

المادة الثالثة معاملة الاستثمارات

١- يتعين على الدولتين المتعاقدين ألا تخضع في نطاق إقليم سيادتها الاستثمارات المملوكة لمستثمرى الدولة الأخرى أو الواقعة تحت سيطرتهم لمعاملة أقل تفضيلاً عن تلك المعاملة الممنوحة لاستثمارات مستثمريها أو لاستثمارات مستثمرى دولة أخرى.

٢- يتعين على الدولة المتعاقدة ألا تخضع مستثمرى الدولة المتعاقدة الأخرى ، وذلك فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بالاستثمارات في إقليمها ، مثل إدارة الاستثمارات وصيانتها واستعمالها واستغلالها والتصرف فيها ، لمعاملة تقل أفضلية عن تلك الممنوحة لمستثمريها أو لمستثمرى أى دولة ثالثة. ويعتبر مايلى بصفة خاصة "معاملة أقل تفضيلاً" بالمعنى الوارد فى نص هذه المادة: المعاملة غير المتساوية فى حالة فرض قيود على المشتريات من المواد الخام أو المواد المساعدة وكذلك من الطاقة أو المحروقات أو وسائل الإنتاج والتشغيل بجميع أنواعها ، وكذلك المعاملة غير المتساوية فى حالة عرقلة تسويق المنتجات داخل أو خارج الدولة ، وغيرها من الإجراءات التى من شأنها أحداث تأثير مشابه. أما الإجراءات التى تتخذ لأسباب تتعلق بالأمن والنظام العام أو بالصحة العامة أو بالاخلاق فلا تعتبر "معاملة أقل تفضيلاً" بالمعنى الوارد فى هذه المادة.

٣- يتعين ألا تنسحب هذه المعاملة على المزايا التى تمنحها أى من الدولتين المتعاقدين لمستثمرى دول أخرى بسبب عضوية أو شراكة أى من الدولتين المتعاقدين فى اتحاد جمركى أو اقتصادى أو فى سوق مشتركة أو فى منطقة تجارة حرة.

٤- يتعين التعامل مع الشؤون المتعلقة بالضرائب على الدخل أو على رأس المال وفقاً للاتفاق المعنى بمنع الإزدواج الضريبي فيما يخص الضرائب على الدخل ورأس المال بين الدولتين المتعاقدين. وفى حالة عدم وجود اتفاقية لمنع الإزدواج الضريبي بين الدولتين المتعاقدين فإنه يتم تطبيق القانون الضريبي الوطنى المختص. ولاتنسحب المعاملة التى تمنحها الدولة المتعاقدة بموجب أحكام هذه المادة على المزايا التى تمنحها الدولة المتعاقدة لمستثمرى دول أخرى بناء على اتفاقية لمنع الإزدواج الضريبي أو غيرها من الإتفاقات بشأن تنظيم المسائل الضريبية.

٢- يشير مصطلح "مستثمر" بالنسبة لكلا الدولتين المتعاقبتين إلى :-
أ- الأشخاص الطبيعيين ،

- وهم بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية مواطنون ألمان بالمعنى المنصوص عليه فى القانون الأساسى ،
- وهم بالنسبة لجمهورية مصر العربية مواطنون مصريون بالمعنى المنصوص عليه فى دستور وتشريعات جمهورية مصر العربية.

ب- الكيانات القانونية بما فيها الشركات والمؤسسات واتحادات الأعمال والشراكة والمنظمات الأخرى التى تتمتع أو لا تتمتع بالشخصية القانونية والتى لها مكتب أو مقر مسجل فى إقليم هذه الدولة المتعاقدة بغض النظر عن ما إذا كانت أنشطتها تستهدف الربح ؛

دون الإخلال بالأساليب الأخرى المتبعة لتحديد الجنسية ، وبصفة خاصة فإن أى شخص يحمل جواز سفر وطنى صادر عن السلطات المختصة للدولة المتعاقدة المعنية سيعتبر مواطناً تابعاً لهذه الدولة .

٣- يعنى مصطلح "عائدات" الأموال الناتجة عن الاستثمارات عن فترة زمنية محددة ، مثل الأرباح وحصص ارباح الأسهم والفوائد ورسوم التراخيص وغيرها من الرسوم والمدخلات العينية المرتبطة بالإستثمار .

٤- يعنى مصطلح "إقليم السيادة" إقليم كل دولة من الدولتين المتعاقبتين ويشمل المياه الإقليمية بالإضافة إلى المنطقة الاقتصادية الحصرية والجرف القارى القانونى بقدر ما يجيزه القانون الوطنى والقانون الدولى لكل دولة من الدولتين المتعاقبتين لممارسة حقوق سيادية أو اختصاصات سيادية فى هذه المناطق .

المادة الثانية

تشجيع وحماية الاستثمارات

- ١- تعمل كل دولة متعاقدة فى نطاق إقليم سيادتها ، وبقدر الإمكان ، على تشجيع استثمارات مستثمرى الدولة المتعاقدة الأخرى ، كما تعمل على السماح بهذه الاستثمارات وفقاً لقوانينها واجراءاتها.
- ٢- توفر كل دولة متعاقدة فى كافة الأحوال معاملة عادلة ومتساوية لاستثمارات مستثمرى الدولة المتعاقدة الأخرى كما توفر لهذه الاستثمارات الحماية الكاملة التى ينص عليها هذا الإتفاق .
- ٣- لا تتخذ أى دولة متعاقدة فى نطاق إقليم سيادتها ، وبأى وجه من الوجوه ، إجراءات تعسفية أو تمييزية من شأنها الإضرار بإدارة استثمارات مستثمرى الدولة المتعاقدة الأخرى أو بصيانتها أو باستعمالها أو باستغلالها أو بالتصرف فيها .

إن جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية مصر العربية المشار إليهما فيما بعد
بـ "الدولتان المتعاقدان" -

رغبة في تعزيز التعاون الاقتصادي بين كلتا الدولتين ،

وسعى لخلق ظروف تفضيلية لاستثمارات مستثمرى إحدى الدولتين فى إقليم سيادة الدولة
الأخرى ،

وإدراكاً لأن تشجيع هذه الإستثمارات وحمايتها التعاقدية من شأنها حفز المبادرة الإقتصادية
الخاصة وزيادة الرخاء فى كلتا الدولتين -

قد اتفقتا على ما يلى:-

المادة الأولى التعريف

لأغراض هذا الاتفاق

١- يعنى مصطلح "استثمار" كافة أنواع الأصول المقامة أو المكتسبة بواسطة مستثمر احدى
الدولتين المتعاقدتين فى إقليم سيادة الدولة المتعاقدة الأخرى طبقاً لقوانين ولوائح هذه الدولة
المتعاقدة ، مشتملا على سبيل المثال وليس الحصر على:-

أ- الممتلكات المنقولة وغير المنقولة وغيرها من حقوق الملكية مثل الرهونات العقارية
وحقوق الإرتهان وحقوق الإنتفاع والحقوق المماثلة ؛

ب- الحصص والأنصبة فى الشركات وغيرها من أشكال المساهمة فى الشركات ؛

ج- المطالبة باستحقاقات مالية أو بأداء أعمال ذات قيمة اقتصادية ؛

د- حقوق الملكية الفكرية مثل حقوق النشر وبراءات الاختراع وبراءات حماية النماذج
المستعملة والتصميمات الصناعية والعلامات التجارية والأسماء التجارية والأسرار
الصناعية والتجارية والعمليات التقنية والخبرات التقنية والتجارية والسمعة التجارية ؛

هـ- الامتيازات الخاضعة للقانون العام بما فيها امتيازات التنقيب عن الموارد الطبيعية
واستخراجها واستغلالها.

إن أى تغيير قد يطرأ على الشكل الذى تستثمر به هذه الأصول لايؤثر على صفتها كاستثمارات.

إتفاق

بين

جمهورية ألمانيا الاتحادية

و

جمهورية مصر العربية

بشأن

تشجيع الإستثمارات وحمايتها المتبادلة

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

Agreement

between

the Federal Republic of Germany

and

the Arab Republic of Egypt

concerning

the Encouragement and Reciprocal Protection

of Investments

The Federal Republic of Germany
and
the Arab Republic of Egypt
hereinafter referred to as the “Contracting States” -

desiring to intensify economic co-operation between both States,

intending to create favourable conditions for investments by investors of either State in the territory of the other State,

recognizing that the encouragement and contractual protection of such investments are apt to stimulate private business initiative and to increase the prosperity of both countries,

have agreed as follows:

Article 1
Definitions

For the purposes of this Agreement

1. the term “investment” means every kind of asset established or acquired by an investor of one Contracting State in the territory of the other Contracting State in accordance with the laws and regulations of the latter Contracting State, including, though not exclusively:
 - (a) movable and immovable property as well as any other property rights, such as mortgages, liens and pledges, usufructs and similar rights;
 - (b) shares of companies, and other kinds of interest in companies;
 - (c) claims to money or to a performance having an economic value;

- (d) intellectual property rights such as copyrights, patents, utility model patents, industrial designs, trade-marks, trade-names, trade and business secrets, technical processes, know-how and goodwill;
- (e) business concessions under public law, including concessions to search for, extract and exploit natural resources;

a change in the form in which assets are invested does not affect their character as investments;

2. the term “investor” with regard to either Contracting States refers to:

(a) “natural persons” who

- in respect of the Federal Republic of Germany are Germans within the meaning of its Basic Law; and
- in respect of the Arab Republic of Egypt are considered to be nationals within the meaning of its Constitution and legislation;

(b) legal entities, including companies, corporations, business associations, partnerships and other organizations with or without legal personality which have their registered office or seat in the territory of that Contracting State, irrespective of whether or not their activities are directed at profit;

without prejudice to any other method of determining nationality, in particular any person in possession of a national passport issued by the competent authorities of the Contracting State concerned shall be deemed to be a national of that Contracting State;

3. the term “returns” means the amounts yielded by an investment for a definite period, such as profits, dividends, interest, royalties, fees or any payments in kind related to an investment;

4. the term “territory” means the territory of either Contracting State including the territorial sea, as well as the exclusive economic zone and the continental shelf insofar as national law and international law permit each of the Contracting States to exercise sovereign rights or jurisdiction in these areas.

Article 2

Encouragement and Protection of Investments

(1) Each Contracting State shall in its territory promote as far as possible investments by investors of the other Contracting State and admit such investments in accordance with its laws and regulations.

(2) Each Contracting State shall in its territory in any case accord investments by investors of the other Contracting State fair and equitable treatment as well as full protection under the Agreement.

(3) Neither Contracting State shall in any way impair by arbitrary or discriminatory measures the management, maintenance, use, enjoyment, or disposal of investments in its territory of investors of the other Contracting State.

(4) Whenever goods or persons connected with an investment are to be transported, each Contracting State shall neither exclude nor hinder transport enterprises of the other Contracting State and shall issue permits as required to carry out such transport.

Article 3

Treatment of Investments

(1) Neither Contracting State shall subject investments in its territory owned or controlled by investors of the other Contracting State to treatment less favourable than it accords to investments of its own investors or to investments of investors of any third State.

(2) Neither Contracting State shall subject investors of the other Contracting State, as regards their activities in connection with investments in its territory, such as the management, maintenance, use, enjoyment and disposal of an investment, to treatment less favourable than it accords to its own investors or to investors of any third State. The following shall, in particular, be deemed 'treatment less favourable' within the meaning of this Article: unequal treatment in the case of restrictions on the purchase of raw or auxiliary materials, of energy or fuel or of means of production or operation of any kind, unequal treatment in the case of impeding the marketing of products inside or outside the country, as well as any other measures having similar effects. Measures that have to be taken for reasons of public security and order, public health or morality shall not be deemed 'treatment less favourable' within the meaning of this Article.

(3) Such treatment shall not relate to privileges which either Contracting State accords to investors of third States on account of its membership of, or association with, a customs or economic union, a common market or a free trade area.

(4) Issues of taxation on income and on capital shall be dealt with in accordance with the relevant agreement for the avoidance of double taxation with respect to taxes on income and capital between the Contracting States. In case there is no such double taxation agreement between the Contracting States, the respective national tax law shall be applicable. The treatment granted under this Article shall also not relate to advantages which either Contracting State accords to investors of third States by virtue of a double taxation agreement or other agreements regarding matters of taxation.

(5) The Contracting States shall within the framework of their national legislation give sympathetic consideration to applications for the entry and sojourn of persons of either Contracting State who wish to enter the territory of the other Contracting State in connection with an investment; the same shall apply to employed persons of either Contracting State who in connection with an investment wish to enter the territory of the other Contracting State and sojourn there to take up employment. Applications for work permits shall also be given sympathetic consideration.

Article 4
Expropriation

(1) Investments by investors of either Contracting State shall enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting State.

(2) Investments by investors of either Contracting State shall not directly or indirectly be expropriated, nationalized or subjected to any other measures the effects of which would be tantamount to expropriation or nationalization in the territory of the other Contracting State except for the public benefit and against compensation. Such compensation shall be equivalent to the value of the expropriated investment immediately before the date on which the actual or threatened expropriation, nationalization or comparable measure has become publicly known. The compensation shall be paid without delay and shall carry the usual bank interest until the time of payment; it shall be effectively realizable and freely transferable. Provision shall have been made in an appropriate manner at or prior to the time of expropriation, nationalization or comparable measure for the determination and payment of such compensation. The legality of any such expropriation, nationalization or comparable measure and the amount of compensation shall be subject to review by due process of law.

(3) Investors of either Contracting State whose investments suffer losses in the territory of the other Contracting State owing to war or other armed conflict, revolution, a state of national emergency, or revolt, shall be accorded treatment no less favourable by such other Contracting State than that which the latter Contracting State accords to its own investors as regards restitution, indemnification, compensation or other valuable consideration. Such payments shall be freely transferable.

(4) Investors of either Contracting State shall enjoy most-favoured-nation treatment in the territory of the other Contracting State in respect of the matters provided for in this Article.

Article 5
Free Transfer

(1) Each Contracting State shall guarantee to investors of the other Contracting State the free transfer of payments in connection with an investment, in particular

- (a) the principal and additional amounts to maintain or increase the investment;
- (b) the returns;
- (c) the repayment of loans;
- (d) the proceeds from the liquidation or the sale of the whole or any part of the investment;
- (e) the compensation provided for in Article 4.

(2) Transfers under Article 4 (2) or (3), under this Article or under Article 6 shall be made without delay at the market rate of exchange applicable on the day of the transfer.

(3) Should there be no foreign exchange market the cross rate obtained from those rates which would be applied by the International Monetary Fund on the date of payment for conversions of the currencies concerned into Special Drawing Rights shall apply.

(4) A transfer shall be deemed to have been made 'without delay' within the meaning of this Article if effected within such period as is normally required for the completion of transfer formalities. The said period shall commence on the day on which the relevant request has been submitted and may on no account exceed two months.

Article 6
Subrogation

If either Contracting State makes a payment to any of its investors under a guarantee it has assumed in respect of an investment in the territory of the other Contracting State, the latter Contracting State shall, without prejudice to the rights of the former Contracting State under Article 8, recognize the assignment, whether under a law or pursuant to a legal transaction, of any right or claim of such investor to the former Contracting State. The latter Contracting State shall also recognize the subrogation of the former Contracting State to any such right or claim (assigned claims) which that Contracting State shall be entitled to assert to the same extents as its predecessor in title. As regards the transfer of payments made by virtue of such assigned claims, Article 4 (2) and (3) as well as Article 5 shall apply *mutatis mutandis*.

Article 7
Application of Other Rules

(1) If the legislation of either Contracting State or obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting States in addition to this Agreement contain a regulation, whether general or specific, entitling investments by investors of the other Contracting State to a treatment more favourable than is provided for by this Agreement, such regulation shall, to the extent that it is more favourable, prevail over this Agreement.

(2) Each Contracting State shall observe any other obligation it has assumed with regard to investments in its territory by investors of the other Contracting State.

Article 8

Settlement of Disputes between the Contracting States

(1) Disputes between the Contracting States concerning the interpretation or application of this Agreement should as far as possible be settled by the governments of the two Contracting States.

(2) If a dispute cannot thus be settled, it shall upon the request of either Contracting State be submitted to an arbitration tribunal.

(3) Such arbitration tribunal shall be constituted ad hoc as follows: each Contracting State shall appoint one member, and these two members shall agree upon a national of a third State as their chairman to be appointed by the governments of the two Contracting States. Such members shall be appointed within two months, and such chairman within three months from the date on which either Contracting State has informed the other Contracting State that it intends to submit the dispute to an arbitration tribunal.

(4) If the periods specified in paragraph 3 above have not been observed, either Contracting State may, in the absence of any other arrangement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President is a national of either Contracting State or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President should make the necessary appointments. If the Vice-President is a national of either Contracting State or if he, too, is prevented from discharging the said function, the member of the Court next in seniority who is not a national of either Contracting State should make the necessary appointments.

(5) The arbitration tribunal shall reach its decisions by a majority of votes. Such decision shall be binding. Each Contracting State shall bear the cost of its own member and of its representatives in the arbitration proceedings; the cost of the chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by the Contracting States. The arbitration tribunal may make a different regulation concerning costs. In all other respects, the arbitration tribunal shall determine its own procedure.

Article 9

Settlement of Disputes between an Investor and a Contracting State

(1) Disputes concerning investments between a Contracting State and an investor of the other Contracting State should as far as possible be settled amicably between the parties in dispute.

(2) If the dispute cannot be settled within six months of the date when it has been raised by one of the parties in dispute, it shall, at the request of the investor of the other Contracting State, be submitted for arbitration. Unless the parties in dispute agree otherwise, the dispute shall be submitted for arbitration to the International Centre for Settlement of Investment Disputes established under the Convention of 18 March 1965 on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States.

(3) The award shall be binding and shall not be subject to any appeal or remedy other than those provided for in the said Convention. The award shall be enforced in accordance with domestic law.

(4) During arbitration proceedings or the enforcement of an award, the Contracting State involved in the dispute shall not raise the objection that the investor of the other Contracting State has received compensation under an insurance contract in respect of all or part of the damage.

Article 10

Scope of Application

(1) From the date of its entry into force, this Agreement shall apply to all investments, also those made prior to its entry into force, by the investors of either Contracting State in the territory of the other Contracting State. However, it shall not apply to any dispute concerning an investment which arose or any claim which was settled before its entry into force.

(2) This Agreement shall be in force irrespective of whether or not diplomatic or consular relations exist between the Contracting States.

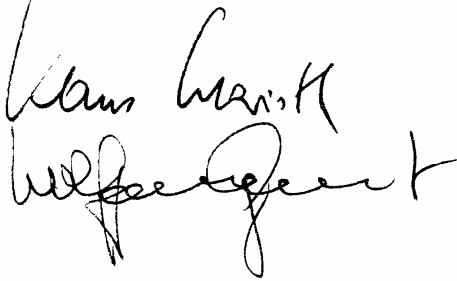
Article 11

Entry into Force, Duration and Termination

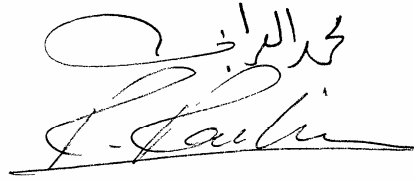
- (1) This Agreement shall be subject to ratification; the instruments of ratification shall be exchanged as soon as possible.
- (2) This Agreement shall enter into force one month after the date of exchange of the instruments of ratification. It shall remain in force for a period of fifteen years and shall be extended thereafter for an unlimited period unless denounced in writing through diplomatic channels by either Contracting State twelve months before its expiration. After the expiry of the period of fifteen years this Agreement may be denounced at any time by either Contracting State giving twelve months' notice.
- (3) In respect of investments made prior to the date of termination of this Agreement, the provisions of the preceding Articles shall continue to be effective for a further period of twenty years from the date of termination of this Agreement.
- (4) Upon entry into force of this Agreement the Agreement between the Federal Republic of Germany and the Arab Republic of Egypt concerning the Encouragement and Reciprocal Protection of Investments of 5th July 1974, the associated Protocol and the exchange of letters of the same date shall cease to be in force.

Done at *Berlin* on *16/06/2005* in duplicate in the German, Arab and English languages, all texts being authentic. In case of divergent interpretation between the German and the Arab texts, the English text shall prevail.

For the
Federal Republic of Germany

Handwritten signature of Klaus Wehner in black ink.

For the
Arab Republic of Egypt

Handwritten signature in Arabic script and Latin script (S. Fawzi) in black ink.

[GERMAN TEXT – TEXTE ALLEMAND]

Abkommen

zwischen

der Bundesrepublik Deutschland

und

der Arabischen Republik Ägypten

über

die Förderung und den gegenseitigen Schutz von

Kapitalanlagen

Die Bundesrepublik Deutschland
und
die Arabische Republik Ägypten
im Folgenden als „Vertragsstaaten“ bezeichnet -

in dem Wunsch, die wirtschaftliche Zusammenarbeit zwischen beiden Staaten zu vertiefen,

dem Bestreben, günstige Bedingungen für Kapitalanlagen von Investoren des einen Staates im Hoheitsgebiet des anderen Staates zu schaffen,

in der Erkenntnis, dass eine Förderung und ein vertraglicher Schutz dieser Kapitalanlagen geeignet sind, die private wirtschaftliche Initiative zu beleben und den Wohlstand beider Länder zu mehren -

haben Folgendes vereinbart:

Artikel 1
Begriffsbestimmungen

Für die Zwecke dieses Abkommens

1. bezeichnet der Begriff "Kapitalanlagen" Vermögenswerte jeder Art, die ein Investor des einen Vertragsstaats im Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats in Übereinstimmung mit dessen Gesetzen und sonstigen Rechtsvorschriften schafft oder erwirbt, und umfasst, jedoch nicht ausschließlich:
 - a) Eigentum an beweglichen und unbeweglichen Sachen sowie sonstige dingliche Eigentumsrechte wie Hypotheken und Pfandrechte, Nutzungsrechte und ähnliche Rechte;

- b) Anteilsrechte an Gesellschaften und andere Arten von Beteiligungen an Gesellschaften;
- c) Ansprüche auf Geld oder Ansprüche auf Leistungen, die einen wirtschaftlichen Wert haben;
- d) Rechte des geistigen Eigentums wie Urheberrechte, Patente, Gebrauchsmuster, gewerbliche Muster und Modelle, Marken, Handelsnamen, Betriebs- und Geschäftsgeheimnisse, technische Verfahren, Know-how und Goodwill;
- e) öffentlich-rechtliche Konzessionen einschließlich Aufsuchungs- und Gewinnungskonzessionen für natürliche Ressourcen;

eine Änderung der Form, in der Vermögenswerte angelegt werden, lässt ihre Eigenschaft als Kapitalanlage unberührt;

2. bezieht sich der Begriff "Investor" in Bezug auf den jeweiligen Vertragsstaat auf

- a) natürliche Personen, die
 - in Bezug auf die Bundesrepublik Deutschland Deutsche im Sinne des Grundgesetzes sind, und
 - in Bezug auf die Arabische Republik Ägypten im Sinne ihrer Verfassung und Gesetzgebung als Staatsangehörige gelten;
- b) juristische Personen, einschließlich Gesellschaften, Handelsgesellschaften, Wirtschaftsvereinigungen, Personengesellschaften sowie andere Organisationen mit oder ohne Rechtspersönlichkeit, die ihren eingetragenen Gesellschaftssitz oder Sitz im Hoheitsgebiet des betreffenden Vertragsstaats haben, gleichviel, ob ihre Tätigkeit auf Gewinn gerichtet ist oder nicht;

unbeschadet anderer Verfahren zur Feststellung der Staatsangehörigkeit gilt insbesondere als Staatsangehöriger eines Vertragsstaats jede Person, die einen von den zuständigen Behörden des betreffenden Vertragsstaats ausgestellten nationalen Reisepass besitzt;

3. bezeichnet der Begriff "Erträge" diejenigen Beträge, die auf eine Kapitalanlage für einen bestimmten Zeitraum anfallen, wie Gewinnanteile, Dividenden, Zinsen, Lizenzentgelte oder sonstige Entgelte oder Sachleistungen in Bezug auf eine Kapitalanlage;
4. bezeichnet der Begriff „Hoheitsgebiet“ das Hoheitsgebiet jedes Vertragsstaats einschließlich des Küstenmeeres sowie die ausschließliche Wirtschaftszone und den Festlandsockel, soweit nationales Recht und Völkerrecht jedem Vertragsstaat die Ausübung von souveränen Rechten oder Hoheitsbefugnissen in diesen Gebieten gestatten.

Artikel 2

Förderung und Schutz von Kapitalanlagen

- (1) Jeder Vertragsstaat wird in seinem Hoheitsgebiet Kapitalanlagen von Investoren des anderen Vertragsstaats nach Möglichkeit fördern und diese Kapitalanlagen in Übereinstimmung mit seinen Gesetzen und sonstigen Rechtsvorschriften zulassen.
- (2) Jeder Vertragsstaat wird in seinem Hoheitsgebiet Kapitalanlagen von Investoren des anderen Vertragsstaats in jedem Fall gerecht und billig behandeln und ihnen den vollen Schutz des Abkommens gewähren.
- (3) Ein Vertragsstaat wird die Verwaltung, die Erhaltung, den Gebrauch, die Nutzung oder die Verfügung über die Kapitalanlagen von Investoren des anderen Vertragsstaats in seinem Hoheitsgebiet in keiner Weise durch willkürliche oder diskriminierende Maßnahmen beeinträchtigen.
- (4) Bei Beförderungen von Gütern oder Personen, die im Zusammenhang mit einer Kapitalanlage stehen, wird ein Vertragsstaat die Transportunternehmen des anderen Ver-

tragsstaats weder ausschließen noch behindern und soweit erforderlich Genehmigungen zur Durchführung der Transporte erteilen.

Artikel 3

Behandlung von Kapitalanlagen

(1) Jeder Vertragsstaat behandelt Kapitalanlagen in seinem Hoheitsgebiet, die sich im Besitz oder unter dem Einfluss von Investoren des anderen Vertragsstaats befinden, nicht weniger günstig als Kapitalanlagen der eigenen Investoren oder Investoren dritter Staaten.

(2) Jeder Vertragsstaat behandelt Investoren des anderen Vertragsstaats hinsichtlich ihrer Tätigkeit im Zusammenhang mit Kapitalanlagen in seinem Hoheitsgebiet, wie der Verwaltung, der Erhaltung, des Gebrauchs, der Nutzung und der Verfügung über Kapitalanlagen, nicht weniger günstig als seine eigenen Investoren oder Investoren dritter Staaten. Als eine "weniger günstige Behandlung" im Sinne dieses Artikels ist insbesondere anzusehen: die ungleiche Behandlung im Falle von Einschränkungen des Bezugs von Roh- und Hilfsstoffen, Energie oder Brennstoffen oder von Produktions- und Betriebsmitteln aller Art, die ungleiche Behandlung im Falle von Behinderungen des Absatzes von Erzeugnissen im In- und Ausland sowie sonstige Maßnahmen mit ähnlicher Auswirkung. Maßnahmen, die aus Gründen der öffentlichen Sicherheit und Ordnung, der Volksgesundheit oder Sittlichkeit zu treffen sind, gelten nicht als "weniger günstige Behandlung" im Sinne dieses Artikels.

(3) Diese Behandlung bezieht sich nicht auf Vorrechte, die ein Vertragsstaat den Investoren dritter Staaten wegen seiner Mitgliedschaft in einer Zoll- oder Wirtschaftsunion, einem gemeinsamen Markt oder einer Freihandelszone oder wegen seiner Assoziierung damit einräumt.

(4) Fragen der Besteuerung von Einkommen und Vermögen werden in Übereinstimmung mit dem jeweiligen Abkommen zur Vermeidung der Doppelbesteuerung bezüglich der Steuern auf Einkommen und Vermögen zwischen den Vertragsstaaten behandelt. Falls es

ein solches Doppelbesteuerungsabkommen zwischen den Vertragsstaaten nicht gibt, findet das einschlägige nationale Steuerrecht Anwendung. Die nach diesem Artikel gewährte Behandlung bezieht sich ebenfalls nicht auf Vergünstigungen, die ein Vertragsstaat den Investoren dritter Staaten aufgrund eines Doppelbesteuerungsabkommens oder sonstiger Vereinbarungen über Steuerfragen gewährt.

(5) Die Vertragsstaaten werden im Rahmen ihrer innerstaatlichen Rechtsvorschriften Anträge auf die Einreise und den Aufenthalt von Personen des einen Vertragsstaats, die im Zusammenhang mit einer Kapitalanlage in das Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats einreisen wollen, wohlwollend prüfen; das Gleiche gilt für Arbeitnehmer des einen Vertragsstaats, die im Zusammenhang mit einer Kapitalanlage in das Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats einreisen und sich dort aufhalten wollen, um eine Tätigkeit als Arbeitnehmer auszuüben. Anträge auf Erteilung einer Arbeitsgenehmigung werden ebenfalls wohlwollend geprüft.

Artikel 4

Enteignung

(1) Kapitalanlagen von Investoren eines Vertragsstaats genießen im Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats vollen Schutz und volle Sicherheit.

(2) Kapitalanlagen von Investoren eines Vertragsstaats dürfen im Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats nur zum allgemeinen Wohl und gegen Entschädigung direkt oder indirekt enteignet, verstaatlicht oder anderen Maßnahmen unterworfen werden, die in ihren Auswirkungen einer Enteignung oder Verstaatlichung gleichkommen. Die Entschädigung muss dem Wert der enteigneten Kapitalanlage unmittelbar vor dem Zeitpunkt entsprechen, in dem die tatsächliche oder drohende Enteignung, Verstaatlichung oder vergleichbare Maßnahme öffentlich bekannt wurde. Die Entschädigung muss unverzüglich geleistet werden und ist bis zum Zeitpunkt der Zahlung mit dem üblichen bankmäßigen Zinssatz zu verzinsen; sie muss tatsächlich verwertbar und frei transferierbar sein. Spätestens im Zeitpunkt der Enteignung, Verstaatlichung oder vergleichbaren Maßnahme

muss in geeigneter Weise für die Festsetzung und Leistung der Entschädigung Vorsorge getroffen sein. Die Rechtmäßigkeit der Enteignung, Verstaatlichung oder vergleichbaren Maßnahme und die Höhe der Entschädigung müssen in einem ordentlichen Rechtsverfahren nachgeprüft werden können.

(3) Investoren eines Vertragsstaats, die durch Krieg oder sonstige bewaffnete Auseinandersetzungen, Revolution, Staatsnotstand oder Aufruhr im Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats Verluste an Kapitalanlagen erleiden, werden von diesem Vertragsstaat hinsichtlich der Rückerstattungen, Abfindungen, Entschädigungen oder sonstigen Gegenleistungen nicht weniger günstig behandelt als seine eigenen Investoren. Solche Zahlungen müssen frei transferierbar sein.

(4) Hinsichtlich der in diesem Artikel geregelten Angelegenheiten genießen die Investoren eines Vertragsstaats im Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats Meistbegünstigung.

Artikel 5

Freier Transfer

(1) Jeder Vertragsstaat gewährleistet den Investoren des anderen Vertragsstaats den **freien** Transfer der im Zusammenhang mit einer Kapitalanlage stehenden Zahlungen, **insbesondere**

a) des Kapitals und zusätzlicher Beträge zur Aufrechterhaltung oder Ausweitung der Kapitalanlage;

b) der Erträge;

c) zur Rückzahlung von Darlehen;

d) des Erlöses aus der vollständigen oder teilweisen Liquidation oder Veräußerung der Kapitalanlage;

- e) der in Artikel 4 vorgesehenen Entschädigungen.
- (2) Transferierungen nach Artikel 4 Absatz 2 oder 3, nach diesem Artikel oder nach Artikel 6 erfolgen unverzüglich zu dem am Tag des Transfers geltenden Marktkurs.
- (3) Gibt es keinen Devisenmarkt, so gilt der Kreuzkurs (cross rate), der sich aus denjenigen Umrechnungskursen ergibt, die der Internationale Währungsfonds zum Zeitpunkt der Zahlungen Umrechnungen der betreffenden Währungen in Sonderziehungsrechte zugrunde legen würde.
- (4) Als "unverzüglich" durchgeführt im Sinne dieses Artikels gilt ein Transfer, der innerhalb einer Frist erfolgt, die normalerweise zur Beachtung der Transferförmlichkeiten erforderlich ist. Die Frist beginnt mit der Einreichung eines entsprechenden Antrags und darf unter keinen Umständen zwei Monate überschreiten.

Artikel 6 Rechtseintritt

Leistet ein Vertragsstaat seinen Investoren Zahlungen aufgrund einer Gewährleistung für **eine Kapitalanlage** im Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats, so erkennt dieser andere **Vertragsstaat**, unbeschadet der Rechte des erstgenannten Vertragsstaats aus Artikel 8, die **Übertragung** aller Rechte oder Ansprüche dieser Investoren kraft Gesetzes oder aufgrund **Rechtsgeschäfts** auf den erstgenannten Vertragsstaat an. Ferner erkennt der andere **Vertragsstaat** den Eintritt des erstgenannten Vertragsstaats in alle diese Rechte oder **Ansprüche (übertragene Ansprüche)** an, welche der erstgenannte Vertragsstaat in demselben **Umfang** wie sein Rechtsvorgänger auszuüben berechtigt ist. Für den Transfer von **Zahlungen** aufgrund der übertragenen Ansprüche gelten Artikel 4 Absätze 2 und 3 und **Artikel 5** entsprechend.

Artikel 7

Anwendung sonstiger Bestimmungen

(1) Ergibt sich aus den Rechtsvorschriften eines Vertragsstaats oder aus völkerrechtlichen Verpflichtungen, die neben diesem Abkommen zwischen den Vertragsstaaten bestehen oder in Zukunft begründet werden, eine allgemeine oder besondere Regelung, durch die den Kapitalanlagen der Investoren des anderen Vertragsstaats eine günstigere Behandlung als nach diesem Abkommen zu gewähren ist, so geht diese Regelung dem vorliegenden Abkommen insoweit vor, als sie günstiger ist.

(2) Jeder Vertragsstaat wird jede andere Verpflichtung einhalten, die er in Bezug auf Kapitalanlagen von Investoren des anderen Vertragsstaats in seinem Hoheitsgebiet übernommen hat.

Artikel 8

Beilegung von Streitigkeiten zwischen den Vertragsstaaten

(1) Streitigkeiten zwischen den Vertragsstaaten über die Auslegung oder Anwendung dieses Abkommens sollen, soweit möglich, durch die Regierungen der beiden Vertragsstaaten beigelegt werden.

(2) Kann eine Streitigkeit auf diese Weise nicht beigelegt werden, so ist sie auf Verlangen eines der beiden Vertragsstaaten einem Schiedsgericht zu unterbreiten.

(3) Das Schiedsgericht wird von Fall zu Fall gebildet, indem jeder Vertragsstaat ein Mitglied bestellt und beide Mitglieder sich auf den Angehörigen eines dritten Staates als Obmann einigen, der von den Regierungen der beiden Vertragsstaaten zu bestellen ist. Die Mitglieder sind innerhalb von zwei Monaten, der Obmann innerhalb von drei Monaten zu bestellen, nachdem der eine Vertragsstaat dem anderen mitgeteilt hat, dass er die Streitigkeit einem Schiedsgericht unterbreiten will.

(4) Werden die in Absatz 3 genannten Fristen nicht eingehalten, so kann in Ermangelung einer anderen Vereinbarung jeder Vertragsstaat den Präsidenten des Internationalen Gerichtshofs bitten, die erforderlichen Ernennungen vorzunehmen. Besitzt der Präsident die Staatsangehörigkeit einer der beiden Vertragsstaaten oder ist er aus einem anderen Grund verhindert, so soll der Vizepräsident die Ernennungen vornehmen. Besitzt auch der Vizepräsident die Staatsangehörigkeit eines der beiden Vertragsstaaten oder ist auch er verhindert, so soll das im Rang nächstfolgende Mitglied des Gerichtshofs, das nicht die Staatsangehörigkeit eines der beiden Vertragsstaaten besitzt, die Ernennungen vornehmen.

(5) Das Schiedsgericht entscheidet mit Stimmenmehrheit. Seine Entscheidungen sind bindend. Jeder Vertragsstaat trägt die Kosten seines Mitglieds sowie seiner Vertretung in dem Verfahren vor dem Schiedsgericht; die Kosten des Obmanns sowie die sonstigen Kosten werden von den beiden Vertragsstaaten zu gleichen Teilen getragen. Das Schiedsgericht kann eine andere Kostenregelung treffen. Im Übrigen regelt das Schiedsgericht sein Verfahren selbst.

Artikel 9

Beilegung von Streitigkeiten zwischen einem Investor und einem Vertragsstaat

(1) Streitigkeiten in Bezug auf Kapitalanlagen zwischen einem Vertragsstaat und einem Investor des anderen Vertragsstaats sollen, soweit möglich, zwischen den Streitparteien gütlich beigelegt werden.

(2) Kann die Streitigkeit innerhalb einer Frist von sechs Monaten ab dem Zeitpunkt ihrer Geltendmachung durch eine der beiden Streitparteien nicht beigelegt werden, so wird sie auf Verlangen des Investors des anderen Vertragsstaats einem Schiedsverfahren unterworfen. Sofern die Streitparteien keine abweichende Vereinbarung treffen, wird die Streitigkeit einem Schiedsverfahren beim Internationalen Zentrum zur Beilegung von Investitionsstreitigkeiten unterworfen, das nach dem Übereinkommen vom 18. März 1965 zur

Beilegung von Investitionsstreitigkeiten zwischen Staaten und Angehörigen anderer Staaten geschaffen wurde.

(3) Der Schiedsspruch ist bindend und unterliegt keinen anderen als dem in dem genannten Übereinkommen vorgesehenen Rechtsmitteln oder sonstigen Rechtsbehelfen. Der Schiedsspruch wird nach innerstaatlichem Recht vollstreckt.

(4) Der an der Streitigkeit beteiligte Vertragsstaat wird während eines Schiedsverfahrens oder der Vollstreckung eines Schiedsspruchs nicht als Einwand geltend machen, dass der Investor des anderen Vertragsstaats eine Entschädigung für einen Teil des Schadens oder den Gesamtschaden aus einer Versicherung erhalten hat.

Artikel 10

Anwendungsbereich

(1) Dieses Abkommen gilt ab seinem Inkrafttreten für alle Kapitalanlagen, auch für jene, die die Investoren des einen Vertragsstaats im Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats vor dem Inkrafttreten dieses Abkommens vorgenommen haben. Es gilt jedoch nicht für Streitigkeiten in Bezug auf Kapitalanlagen oder für Ansprüche, die vor seinem Inkrafttreten entstanden sind beziehungsweise befriedigt wurden.

(2) Dieses Abkommen gilt unabhängig davon, ob zwischen den Vertragsstaaten diplomatische oder konsularische Beziehungen bestehen.

Artikel 11

Inkrafttreten, Geltungsdauer und Außerkrafttreten

(1) Dieses Abkommen bedarf der Ratifikation; die Ratifikationsurkunden werden so bald wie möglich ausgetauscht.

(2) Dieses Abkommen tritt einen Monat nach Austausch der Ratifikationsurkunden in Kraft. Es bleibt fünfzehn Jahre lang in Kraft; nach deren Ablauf verlängert sich die Geltungsdauer auf unbegrenzte Zeit, sofern nicht eine der beiden Vertragsstaaten das Abkommen mit einer Frist von zwölf Monaten vor Ablauf auf diplomatischem Weg schriftlich kündigt. Nach Ablauf von fünfzehn Jahren kann das Abkommen jederzeit mit einer Frist von zwölf Monaten gekündigt werden.

(3) Für Kapitalanlagen, die bis zum Zeitpunkt des Außerkrafttretens dieses Abkommens vorgenommen worden sind, gelten die vorstehenden Artikel noch für weitere zwanzig Jahre vom Tag des Außerkrafttretens des Abkommens an.

(4) Mit Inkrafttreten dieses Abkommens tritt das Abkommen vom 5. Juli 1974 zwischen der Bundesrepublik Deutschland und der Arabischen Republik Ägypten über die Förderung und den gegenseitigen Schutz von Kapitalanlagen, das dazugehörige Protokoll und der Briefwechsel mit gleichem Datum außer Kraft.

Geschehen zu *Berlin* am *16. Juni 2005* in zwei Ur-
schriften, jede in deutscher, arabischer und englischer Sprache, wobei jeder Wortlaut verbindlich ist. Bei unterschiedlicher Auslegung des deutschen und arabischen Wortlauts ist der englische Wortlaut maßgebend.

Für die
Bundesrepublik Deutschland

Für die
Arabische Republik Ägypten

